

كلمة

السفير / الشيخ جابر الدعيج الصباح

سفير دولة الكويت لدى  
الجمهورية الإيطالية

رئيس وفد دولة الكويت

في

مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

روما (16-18 نوفمبر 2009م)

---



أصحاب الفخامة الرؤساء ...

معالي رئيس المؤتمر ...

سعادة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ( الفاو ) ...

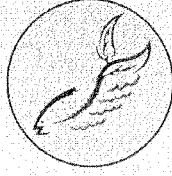
السادة رؤساء وأعضاء الوفود ..

السيدات والسادة ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يشرفني في البداية أن أتقدم باسمي وباسم الوفد المرافق بخالص  
الشكر والتقدير إلى الجمهورية الإيطالية الصديقة لاستضافتها أعمال هذه  
القمة التي تعكس التفاف المجتمع الدولي واهتمامه بوحدة من أهم  
القضايا الدولية في الوقت الحاضر والمتمثلة في الأمن الغذائي العالمي .

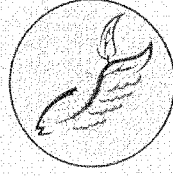
كما يطيب لي أن أشيد بجهود المنظمة في التحضير لهذا المؤتمر ،  
وعلى رأسها سعادة الدكتور / جاك ضيوف الذي لم يألوا جهدا في  
الوصول إلى العديد من الإنجازات الهامة والحيوية في سبيل النهوض  
بالمنظمة والعمل على تحقيق أهدافها السامية .



ولا يفوتني في هذه المناسبة أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد رئيس المؤتمر والسادة نواب الرئيس لانتخابهم لإدارة أعمال هذا المؤتمر الهام .  
وإننا على ثقة من قدراتهم في العمل على توحيد الجهود المشتركة للدول الأعضاء في بلورة القضايا الحيوية والملحة المدرجة على جدول الأعمال وصولا لإصدار التوصيات واتخاذ القرارات الحاسمة والمناسبة بشأنها .

### السيدات والسادة ...

إن الهدف الأساسي لمؤتمرنا هذا هو تجديد التزام قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام (1996) و(2002) باستئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي الدائم للجميع من خلال تبني سياسات وإجراءات متسقة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والقطرية ، والتأكيد على أهمية التكافل ومد يد العون والمساعدة للمحتاجين ، وتوفير العيش الكريم وتحقيق الرخاء والسلام الاجتماعي لكل شعوب العالم .



وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة ومنذ إنشائها تعتبر حصول الفرد على احتياجاته ومتطلباته من الغذاء مسئولية جماعية وحقا من حقوقه كإنسان ، إضافة إلى الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول والحكومات على مدى العقود الأخيرة ، وبرغم مما يملكه العالم الحديث من تقنيات وإمكانيات وما تقدمه منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات المعنية الأخرى من مساعدات فنية وتنموية في شتى المجالات ، إلا أن تلك الغاية وحتى يومنا هذا تبدو بعيدة المنال لكثير من الدول والشعوب .

إن مواجهة أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمي بصورة فعالة ومستدامة تستلزم وجود قيادة قوية وسياسات وإستراتيجيات وبرامج ملائمة ، فضلا عن تنسيق القدرة على التنفيذ والمتابعة . وتحقيقا لهذه الغاية فإن علينا الاستفادة من الإمكانيات المتاحة والاعتماد عليها مع ضرورة تمكينها لكي تصبح أكثر تأثيرا وفعالية . ومن أجل ذلك ، فإن حسن إدارة الموارد الطبيعية الأساسية المتعلقة بالتنمية الزراعية القابلة للاستمرار يجب أن تكون على رأس أولويات المنظمة من خلال التعاون المثمر والبناء مع كل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وكافة الهيئات والمنظمات المتخصصة ، وكذلك مختلف المنظمات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية في كل الدول الأعضاء .

معالي الرئيس ...  
السيدات والسادة ...

نقد أن الأوان لتفعيل الائتلاف الدولي لمكافحة الفقر والجوع في العالم، الأمر الذي يستدعي التزاما راسخا وقويا من قبل جميع الأعضاء وصول إلى طموحاتنا بعالم يخلو من الفقر والجوع بحلول عام 2025. ولا شك أن ذلك يتطلب وبالضرورة وجود نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز، ويرتكز على مبادئ وقواعد القانون الدولي وفقا للنظام العالمي الذي نأمل أن ترعاه منظمة التجارة العالمية ويؤمن احتياجات الدول النامية من الغذاء بتكلفة اقتصادية مناسبة.

من هذا المنطلق وأمام هذا التجمع العالمي فإننا مدعوون لمطالبة ومناشدة المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات والصناديق المالية الدولية والإقليمية لزيادة مساعداتها الفنية والمالية إلى البلدان الفقيرة وتلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز أمنها الغذائي.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ما أعلنه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في كلمته أمام القمة

الاقتصادية لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت مؤخرا في اسطنبول والتي أكد فيها على أهمية تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية في الدول العربية والعمل على تعزيز فرصها في الاندماج بالاقتصاد العالمي مشيرا في هذا الصدد إلى مبادرة دولة الكويت بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره مليار دولار أمريكي ساهمت فيه بمبلغ 500 مليون دولار. هذا بالإضافة إلى قيام دولة الكويت بزيادة مساهمتها في ميزانية البنك الإسلامي للتنمية إلى نسبة 12% وهو ما يأتي في إطار حرصها على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة التابعة لها. كما أكد سموه على تفاعل دولة الكويت مع المبادرات الإسلامية ومن ذلك دعمها للصندوق الدولي المخصص للقضاء على الفقر التابع للبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب مبادرتها بالدعوة إلى إنشاء صندوق يوفر الحياة الكريمة للدول المحتاجة برأسمال قدره 100 مليون دولار أمريكي ومشاركتها في تمويل هذا الصندوق.

وتحقيقا لمبدأ التعاون بين الدول وتخفيف معاناة الشعوب فقد قامت دولة الكويت عام 1961 بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية لمساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدتها بالقروض والمساعدات والمعونات الفنية لتنفيذ برامج التنمية.

إن الصندوق الكويتي اذ يدرك ما للزراعة من دور حيوى في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع، يبذل كلما بوسعه لتعزيز دعمه لهذا القطاع. وزيادة نسبة التمويل له التي بلغت ما يفوق 16% من اجمالي التزامات الصندوق البالغة حوالي 15 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات في القطاعات المختلفة وهو دعم يقتضي قيام الدول المستفيدة بإعطاء الأولوية التي يستحقها قطاع الزراعة في برامجها وإستراتيجياتها. كما شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في مبادرة HIPC الخاصة بتخفيف الأعباء على الدول المثقلة بالديون، مما له أكبر الأثر على اقتصاديات تلك الدول.

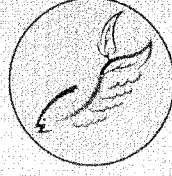
وفي هذا السياق فإنه لابد من التأكيد على الارتباط الوثيق بين ما يمكن إحراره من تقدم في خطة العمل المستهدفة لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، وحجم الاستثمارات والمخصصات المالية في الموازنات الحكومية لصالح قطاع الزراعة والتنمية الريفية، وكذلك أسلوب إدارتها واستخدامها بصورة فعالة ولاشك أن زيادة تلك الاستثمارات إلى المستويات المطلوبة تتوقف على توفر نظام اقتصادي سليم يهدف إلى ارتفاع معدلات إنتاج الأغذية وزيادة إمكانيات الحصول عليها، وترويج الفرص المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص وتوجيه الميزانيات القطرية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



## السيدات والسادة ...

لقد طالعنا في الآونة الأخيرة تقارير عديدة تبعث على كثير من القلق وعدم الارتياح تتعلق بظاهرة ارتفاع معدلات الإصابة ببعض الأمراض الوبائية ، واتساع دائرة انتشارها لاسيما أمراض الحمى القلاعية والتهاب الدماغ الأسفنجي البقري وأنفلونزا الطيور وحمى الخنازير ، الأمر الذي بات يهدد وبشدة صحة الإنسان وحياته ويؤثر بصورة مباشرة وسلبية على عمليات تجارة الحيوانات السليمة صحيا والمنتجات الحيوانية المأمونة .

من أجل ذلك فقد أصبحت المسارعة باتخاذ إجراءات حازمة وفورية في التصدي لهذه الظاهرة ضرورة ملحة من خلال العمل بكل حزم وإصرار والالتزام الكامل من كافة دول العالم بتبادل المعلومات حول تطورات الأوضاع في جميع القضايا المتعلقة بصحة الحيوان وحميته ، فضلا عن اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز الخدمات والنظم البيطرية ومراقبة الحدود وزيادة القدرة على التعامل مع حركة انتقال الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية على حد سواء .



معالي الرئيس ...

السيدات والسادة ...

لا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أتمنى لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح  
فسي أن يخرج بقرارات وتوصيات حاسمة وتبني السياسات  
والإستراتيجيات الملزمة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية  
التي من شأنها معالجة قضايا الأمن الغذائي في كافة أرجاء العالم دون  
استثناء أو تمييز .

وفقنا الله جميعا ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...